

دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري على مستوى المرفق العام

The role of the personality in combating irresponsible public officials

ديلم جميلة^{1*}، مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي، جامعة تيارت (الجزائر)

djamila.dilem@univ-tiaret.dz. <https://orcid.org/0009-0001-1997-7095>

بوراس عبد القادر²، جامعة تيارت (الجزائر)، ABDELKADER.BOURAS@univ-tiaret.dz.

<https://orcid.org/0009-0002-0121-9410>

2024-10-05	تاريخ القبول	2024-06-03	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

عالجت الدراسة موضوع استخدام الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري في المرفق العام، لا سيما وأن هذه المرافق لها أهمية كبيرة داخل أي دولة، لذا لا بد من معرفة دور التكنولوجيا في القضاء على الفساد الإداري خاصة وأنه متجذر في الإدارات العمومية؟ كشفت الدراسة عن مدى مساهمة الرقمنة كمفهوم حديث في القضاء على البيروقراطية وأشكال الفساد في المرافق العمومية، لتركز الدراسة على دور هذه التكنولوجيا بولوجها عالم المرافق العامة والأثر الذي تلحقه بمبادئها. هدف الدراسة تبيان الأثر الذي تتركه الرقمنة في المرفق العام، لا سيما دورها في القضاء على الفساد الإداري التي تعاني منه المرافق العمومية مما ينعكس سلبا على الخدمات المقدمة. توصلت الدراسة إلى أن التسيير الإلكتروني ورغم ما له من أهمية بالنسبة للمرافق ولمرتفعيها وللدولة عموما، إلى أنه قد يصطدم ومجموعة من التحديات التي تعترض مساره وتؤثر على فعاليته، لا سيما دوره في مكافحة الفساد الإداري لذا قد يحتاج الوقت الكافي لنجاعته الحقيقية على مستوى أي مرفق.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري؛ المرفق العام الإلكتروني؛ الرقمنة والفساد الإداري؛ أخلاقية المرفق العام.

Abstract

The study addressed the issue of using digitization to combat administrative corruption in public facilities, especially since these facilities are of great importance within any country. Therefore, it is necessary to know the role of technology in eliminating administrative corruption, especially since it is rooted in public administrations? The study revealed the extent to which digitization as a modern concept contributes to eliminating bureaucracy and forms of corruption in public facilities. The study focuses on the role of this technology as it enters the world of public facilities and the impact it has on its principles. The aim of the study is to demonstrate the impact that digitization has on public facilities, especially its role in eliminating administrative corruption that public facilities suffer from, which negatively affects the services provided. The study concluded that electronic management, despite its importance for facilities, their employees, and the state in general, may encounter a number of challenges that obstruct its path and affect its effectiveness, especially its role in combating administrative corruption, so it may need sufficient time for its true effectiveness at the level of any facility.

Keywords: administrative corruption; electronic public utility; digitization and administrative corruption; Ethics of public utility.

*المؤلف المراسل

مقدمة

يعدّ الفساد من أشد المظاهر السلبية وأخطر الجرائم التي تضرب استقرار الدول وتمس بأمنها واستقرارها، سواء السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، كما يشكل الفساد ومظاهره عقبة أمام تحقيق التنمية والإصلاح مما ينعكس سلباً على السياسة العامة للدولة بأكملها، لذلك خرج الفساد من طابعه المحلي إلى الطابع الدولي حين يمس بجميع دول العالم ولكنه أكثر انتشاراً في الدول السائرة في طور النمو.

لذا فإنه بالنظر لأهمية الموضوع على مستوى مرافقنا ومؤسساتنا العمومية، فإن مكافحة الفساد تتطلب جهوداً جبارة ومتضامنة من كل مكونات الدولة من مؤسسات ومجتمع مدني ومواطنين وآليات فعالة وسياسة ناجعة للخروج من هذه المشكلة العويصة، إضافة إلى الاهتمام بمبادئ الحوكمة والاستجابة لإجراءاتها بما يتلاءم مع التطورات والتحولات التي يشهدها العالم لا سيما التكنولوجية. لذا تشكل الوسائل التكنولوجية آلية ووسيلة فعالة لا غنى عنها حالياً في مكافحة الفساد الإداري بمختلف مظاهره نظراً للدور الكبير لهذه التقنية على مستوى العديد من المجالات في مختلف دول العالم، ونظراً لهذه الأهمية التي تكتسبها الرقمنة وبالنظر إلى الانتشار الرهيب للفساد الإداري كان لا بد علينا إلقاء الضوء على قدرة الرقمنة والتسيير الإلكتروني للمرافق والمؤسسات العمومية في مكافحة الفساد الإداري أياً كانت أشكاله ومظاهره.

ومن خلال ما تم ذكره سابقاً لا بد علينا من التساؤل حول دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري.

وهل لها الكفاءة والفعالية الكافية للقضاء على مختلف مظاهرها؟

وهذا ما يترتب عليه مجموعة من الأسئلة الفرعية نطرحها فيما يلي:

ـ كيف تساهم الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري بفعالية؟

ـ ما العراقيل التي تحدّ من دور الرقمنة في القضاء على مظاهر الفساد الإداري على مستوى

المرفق العام؟

ـ هل يستفيد المرفق العام من استخدام الرقمنة في تقديم خدماته بجودة عالية؟

ولمعالجة الإشكالية تم طرح مجموعة من الفرضيات التي تشكل معتقدات سابقة في ذهن

الباحث حول الموضوع المعالج وهي كالتالي:

ـ الرقمنة ضرورة حتمية على المرفق العام انتهاجها لما لها من تأثير على جودة الخدمات العامة.

ـ الفساد الإداري من المشكلات المتجذرة داخل المرافق العمومية يصعب القضاء عليها بين

عشية وضحاها.

ـ البيروقراطية والروتين الإداري أكبر تحديات فعالية الرقمنة وآلياتها على أرض الواقع.

ـ قد تلعب تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي مستقبلاً دوراً أكبر في القضاء على الفساد الإداري

والمالي بشكل أفضل من ذي قبل، إذا ما تم استغلالها بشكل صحيح.

وللإجابة عن هذا التساؤل اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وفق ما يتماشى مع طبيعة

الموضوع محل الدراسة الذي استلزم الاستعانة بالمنهج التحليلي القانوني مرفقاً بالمنهج الوصفي،

الذي يساعد على وصف جوانب الظاهرة وكل الظروف المحيطة بها، و لتفحصنا لمجموعة من النصوص القانونية المهمة في هذا الشأن.

وتمت معالجة موضوع الدراسة، وفق خطة بحث ثنائية تتكون من مبحثين وكل مبحث يحتوي على مطلبين.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في ختام هذه الدراسة:

_ انتهاج الرقمنة بمختلف آلياتها على مستوى المرفق خطوة جبارة في القضاء على الفساد الإداري بكل مظاهره.

_ أضحت التكنولوجيا جزءا لا يتجزأ من مجالات الحياة اليومية بما في ذلك المجال الإداري.
_ الفساد الإداري من الظواهر السلبية المتجذرة على مستوى المؤسسات العمومية واجب القضاء عليها بأي وسيلة كانت.

_ يلعب الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المبتكرة في المستقبل على محاربة مظاهر الفساد الإداري بفعالية أكثر من ذي قبل.

المبحث الأول: الرقمنة آلية فعالة في مكافحة الفساد الإداري

برزت التكنولوجيا ووسائلها في الآونة الأخيرة وظهرت للعلن بشكل مكثف كآلية فعالة في مجالات عدة اقتصادية وتجارية وعلمية وقانونية وإدارية...، ولا زالت هذه التكنولوجيا في تطور مستمر لا سيما وأننا اليوم أمام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، والإدارة مثلها مثل قطاعات أخرى تحتاج إلى آليات كفيلة بمحاربة الفساد الإداري ومظاهره والرقمنة من بين هذه الآليات، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أسباب كثرة انتشار الفساد الإداري (المطلب الأول) ونركز أيضا على دور الرقمنة في محاربة هذا الفساد (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم ظاهرة الفساد الإداري

باعتبار الفساد الإداري ظاهرة جد خطيرة تعاني منها الكثير من الدول مهما بلغت من التقدم والتطور، لأن هذه الظاهرة دائمة ما تشكل عائقا أمام التنمية لا سيما الاقتصادية، لذلك نجد الفقه لم يقدم لنا تعريفا محددا ودقيقا لهذه الظاهرة، وهذا نظرا لاتساع مجالات انتشار الفساد الإداري، والمشرع هو الآخر أيضا لم يعط لنا تعريفا محددا واضحا للفساد الإداري، لعدم اختصاصه في وضع التعريفات تاركا الأمر للفقه المختص بالأمر، وباعتبار أنه لا يمكننا تحديد أسباب انتشار ظاهرة الفساد قبل تحديد ماهية الفساد، لذا سنركز على تعريف الفساد الإداري في الفرع الأول وأسباب انتشاره في الفرع الثاني من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري

يعرف الفساد الإداري عند الكثيرين من رجال الفقه باعتباره المختص في وضع التعريفات بأنه:

" هو سوء استخدام الوظيفة العامة من أجل الحصول على امتيازات أو منافع شخصية غير مستحقة وغير مشروعة." (يمينة، 2018، صفحة 2.3)
وعرف مرتضى نوري محمود الفساد الإداري بأنه:

"كل النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي، والتي تؤدي إلى انحراف الإدارة بالهدف المراد تحقيقه لصالح تحقيق أهداف شخصية، سواء تم الأمر بصفة متجددة أو مستمرة، وسواء كان بأسلوب فردي أو أسلوب جماعي منتظم."

أما البنك الدولي فاختصر تعريفه في:

"إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة. (دوداج، صفحة 158)

وقالت هيئة الأمم المتحدة في هذا الشأن:

"الفساد الإداري هو سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب شخصية على

حساب تحقيق المصلحة العامة."

وحسب التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2008 فإن الفساد الإداري هو من "أكثر التحديات المعيقة للحكومة الرشيدة والتنمية المستدامة، وهو سلوك مخالف للواجب المهني بسبب المصالح الشخصية ويقوم على استغلال المنصب ومخالفة القانون لتحقيق أغراض ذاتية بعيدة عن غرض المصلحة العامة." (يمينه، 2018، صفحة 3)

ومن خلال مجموع التعريفات السابقة الذكر فإن الفساد الإداري هو مجموعة التصرفات غير المشروعة الصادرة عن موظف مختص داخل المؤسسة الموظف بها لتحقيق مصالح ذاتية على حساب المصلحة العامة.

وإذا نظرنا إلى المشرع وبالأخص المشرع الجزائري نجده لم يعرف لنا الفساد الإداري، ولكن حدد أنواعه وحدد لكل نوع مواصفاته والعقوبات المحددة له وفق القانون 06-01 المتضمن قانون مكافحة الفساد والوقاية منه، وهي جريمة الرشوة، جريمة اختلاس الممتلكات، بالإضافة إلى الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية... إلخ. (قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، 2006)

الفرع الثاني: أسباب انتشار الفساد الإداري.

من خلال مختلف التعريفات المتطرق إليها حول ظاهرة الفساد الإداري، كان لا بد علينا أن نعرف أهم الأسباب التي أدت بالانتشار الرهيب لهذه الظاهرة في الإدارات والمؤسسات العمومية

المتتمثلة في:

- _ عدم الإحساس بالمسؤولية لدى الموظفين وغياب عنصر الأخلاقية لديهم.
- _ فقدان الثقة في الأنظمة الحاكمة واعتبارها أداة للسيطرة والتسلط.
- _ ضعف الأنظمة الحاكمة وظهور الغموض في المعاملات الاقتصادية.
- _ عدم محاربة هذه الظاهرة من قبل القادة السياسيين في الدولة.
- _ ضعف الأجور وانعدام الحوافز المادية وحتى المعنوية المقدمة للموظف.
- _ وجود الكثير من الغموض والتناقض وحتى النقص في العديد من القوانين والتشريعات والتعارض فيما بينها.
- _ ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش الدور الكبير الذي تلعبه.

_ ضعف المنافسة السياسية بسبب غياب الديمقراطية والحصانة الممنوحة لكبار المسؤولين من المتابعة والملاحقة لتوقيع العقاب عليهم. (دوداخ، صفحة 158)

_ غياب تام لثقافة الشكوة لدى المواطنين وعدم وعيهم بأهميتها في مكافحة الفساد الإداري.

المطلب الثاني: دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري

تميز القرن العشرون بالعديد من التحديات والتطورات على اختلافها، وكان لها أثر واضح ومباشر على الإدارة العامة، ومن هذه التحديات تطور وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات TIC، ولمواجهة هذه التحديات كان من الضروري على الجهاز الحكومي إحداث تغييرات جذرية في التسيير الإداري للمؤسسات والمرافق العمومية وكيفية تقديمها للخدمات المرفقية، مما يفرض عليها تبني مفهوم الإصلاح الإداري.

ويقوم الإصلاح الإداري على التجديد والتغيير في مختلف هياكل واستراتيجيات سير العملية الإدارية وتنظيم البناء الحكومي والتركيز على الاستخدام الأمثل للموارد المستخدمة في تقديم الخدمات، وهذا يحقق حسن التسيير وترشيد النفقات وتحقيق الجودة، والأكثر من ذلك إعطاء مكانة وأهمية للموظف العمومي، من خلال تجسيد مبادئ العدل والشفافية عند التعيين في الوظائف العامة، وتحسين نظام الأجور باعتبار أمر تحسين الأجور يقلل بشكل كبير من مظاهر الفساد الإداري، ومن بين ما يحققه الإصلاح في هذا الشأن تفعيل أخلاقيات الوظيفة العمومية.

ومن بين أهم طرق الإصلاح الإداري والقضاء على مظاهر الفساد الإداري نجد آليات الرقمنة التي ارتبط ظهورها بظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتعني الرقمنة عملية تحويل المعلومات والبيانات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي، (بوزيدة، 2020، صفحة 44) باعتبارها آلية فعالة في تحقيق رضا المواطن وتقديم خدمات له ذات جودة ترقى لقيمتها، كما تقضي على الفساد الإداري بكل أشكاله وآثاره السلبية، لأن دور الرقمنة إنما يتجسد في تجسيد الشفافية وتعزيز روح الديمقراطية الإدارية وتطوير العلاقة بين الهيئات الحكومية من أجل إصدار قرارات سليمة وعادلة، فبتطبيق آليات الرقمنة تتحقق آليات الكثير من المظاهر والممارسات الإيجابية، كتقديم خدمات بأقل تكلفة وفي آجال محددة دون تأخير وبجودة عالية الدقة حسب متطلبات المواطن، وتبسيط إجراءات تقديمها قدر المستطاع، والقضاء بذلك على كل الأعباء الإدارية الثقيلة التي تشكل بدورها مظهرا من مظاهر الفساد.

وتحقيق الشفافية يعد من أهم دعائم الحوكمة الرشيدة لأن غياب الشفافية وانتشار البيروقراطية وعدم الالتزام بالقوانين وخرقها يتسبب لا محالة في تعطيل مهام الإدارة ويعيق تنفيذ مهامها، وتتحقق الشفافية بإتاحة كل البيانات والمعلومات وإمكانية الاطلاع عليها بسهولة من قبل المواطنين وهذا بالضبط ما توفره تقنية الرقمنة لأنها تسمح للمرتفق بأن يتحصل على طلباته دون أي وسيط أو أن يصطدم مع الموظف مقدم الخدمة.

حيث تمثل الإنترنت بالنسبة للدولة ومؤسساتها أهم شبكة لإتاحة البيانات والمعلومات في إطار من التفاعل بين مقدم الخدمة وطالبيها لذلك بدأ استخدامها بكثرة على مستوى المرافق العامة لتحسين علاقتها مع مرتفقيها وتحسن هذه العلاقة من خلال جملة من النقاط وهي كالآتي:

_ إتاحة المعلومات والبيانات المتعلقة بالأنشطة الحكومية على المواقع الإلكترونية الخاصة بالحكومة.

_ إتاحة القوانين والتشريعات والتنظيمات القانونية للاستفادة منها من قبل المواطن وتحقيق له التعرف على كل القوانين والتشريعات التي يحتاج إليها، وعندما تكون الأولوية لتكريس الشفافية والمساءلة والثقة والمصادقية في القوانين على اختلافها فإن الرقمنة تصبح سلاحا جيدا لمكافحة الفساد مهما اختلفت أشكاله وصوره. (هدار، 2016، صفحة 250 إلى 258).

وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل دور التكنولوجيا ووسائلها في تفعيل الشفافية والمشروعية ومكافحة مختلف مظاهر الفساد مهما تعددت لذا وجب على كل دولة لا سيما الجزائر انتهاج هذه الرقمنة لبناء مجتمع اقتصادي وسياسي واجتماعي قوي وناجح بأتم معنى الكلمة للارتقاء بالدولة الجزائرية في كل المجالات لا سيما الخدماتية.

المبحث الثاني: أثر الرقمنة على مبادئ مكافحة الفساد الإداري

بالنظر إلى النشاط المرفقي نجده يتوقف على احترام الواجبات المرفقية المتمثلة أساسا في المبادئ العامة التي تسود المرافق العامة، وعملية تحديث المرافق العامة والعمل على إصلاحها وتنظيمها لا سيما بالنسبة لعلاقتها بالمنتفعين، أدت إلى خلق طائفة جديدة من المرافق العامة ارتبطت بها جملة من المبادئ والمفاهيم الحديثة المضافة إلى المبادئ الثلاثة التقليدية التي تقوم عليها المرافق العامة.

بمعنى إضافة إلى المبادئ الكلاسيكية التي تحكم سير المرافق العامة، استحدثت مبادئ أخرى تم اعتمادها من قبل المشرع وتكريسها والتي تشكل أساسا مبادئ تكميلية ، ولكن ترتبط بشكل كبير بموضوع الفساد الإداري الذي انتشر بشكل سريع على مستوى الإدارات العمومية حيث أضحت تعاني منه أغلب دول العالم، وأهم هذه المبادئ نجد مبدأ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، ومبدأ الحياد والمساواة كمبدأ كلاسيكي في تسيير المرافق العامة، والتي تسمى عموما بالمبادئ الحديثة للمرافق العامة، مما يجعلنا أمام حتمية التعرف على دور الرقمنة في تجسيد هذه المبادئ الحديثة للمرافق العامة وكيفية مساهمتها في القضاء على مظاهر الفساد الإداري.

المطلب الأول: تجسيد الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة لمكافحة الفساد الإداري

سوف نحاول من خلال هذا المطلب التركيز على مبدأ المساواة وربط المسؤولية بالمحاسبة ومدى فعاليتها في مكافحة مظاهر الفساد الإداري والقضاء عليه. لا سيما في خضم الثورة التكنولوجية والرقمنة المتبناة من قبل المرافق والإدارات العامة التي تزيد من فعالية هذه المبادئ أكثر.

الفرع الأول: دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري بتجسيد مبدأ الشفافية

إن كان بإمكاننا الحديث عن مبدأ الشفافية فيمكننا القول إنه مبني في الأساس على الوضوح والنزاهة في تسيير الشؤون العمومية، فيدل على تمكين كل مواطن من الحصول على المعلومات الإدارية التي تشكل بذلك ركيزة الديمقراطية لأي دولة، لذا يعرف مبدأ الشفافية على أنه الأساس الذي تقوم عليه الحوكمة الرشيدة. (هدار، 2017/2018، صفحة 91)

ومن أهم آليات مفهوم الحوكمة الرقمنة التي لعبت دورا كبيرا في تسيير المرافق العمومية، حيث تلعب التكنولوجيا دورا في ترسيخ مبدأ الشفافية من خلال جملة من الخدمات الرقمية المقدمة، لا سيما بالانتقال من التعامل الكلاسيكي مع المرتفق إلى التعامل الإلكتروني، حيث تراعي الرقمنة كآلية مستحدثة في المرفق، اهتمامات المرتفقين وتسعى لإرضائهم عبر السرعة في تقديم الاحتياجات والرغبات الضرورية بجودة عالية الدقة وبتكلفة أقل ومن دون جهد بدني، مع التأكيد على التقليل من فرص الالتقاء بين الموظف والمرتفق قدر الإمكان، لتلعب الرقمنة بذلك دورا بالغ الأهمية في مكافحة الفساد الإداري ومظاهره كتقديم الرشاوي والحصول على امتيازات غير مستحقة والمحسوبية والوسطية... (عبد العالي، 2019، صفحة 1205، 1206)

ويظهر تأثير الخدمات الإلكترونية على مكافحة الفساد الإداري في المرافق والإدارات العمومية عندما يتم حفظ بيانات رقمية مفصلة عن المعاملات الإلكترونية، لتحقيق بذلك إمكانية المتابعة عند عدم الالتزام بالإجراءات التقنية والإدارية وضبط السلطة التقديرية للموظف، وهذا يؤدي حتما إلى الحد من إمكانية استغلال الوظيفة التي تشكل مظهرا من مظاهر انتشار الفساد الإداري. وقد تتمكن الخدمات الإلكترونية من تجسيد مبدأ الشفافية على مستوى المرافق العامة من خلال ما يلي:

_ ضرورة تقديم المعلومات والبيانات ومختلف الوثائق للمرتفق مع تزويده بمختلف القوانين والتشريعات المطلوبة من قبله.

_ تمكين المواطن من الاطلاع على اجتماعات القطاعات الحكومية ومداولاتها كما له الحق في معرفة ما يدور في الدوائر الحكومية والمرافق العمومية.

_ معرفة أساليب وآليات المحاسبة والمساءلة. (عبد الشافي، صفحة 1275)

ومن أهم التجارب الناجحة في استخدام التكنولوجيا لتجسيد شفافية المرفق العام والقضاء على الفساد الإداري تجربة ولاية أندرا براديش الهندية حيث اعتمدت الحكومة على طائرات مسيرة تعمل على جمع المعلومات والبيانات الجغرافية وتحديث الخرائط والعمل بالنظام الإلكتروني عوض النظام الورقي التقليدي، لتنتقل بعد ذلك إلى تدريب الموظفين والمواطنين أيضا على كيفية استخدام التكنولوجيا ومواكبة التطور الرقمي المشهود وهو بالذات ما ينقصنا في الجزائر، أي الدورات التكوينية للموظفين على الأقل لتمكين المواطنين من الحصول على الخدمات أو تقديم تظلماتهم باستعمال عديد القنوات، وهذا الأمر ساهم بشكل أو بآخر في التقليل من فرص الوقوع في الاحتيال أو الفساد لا سيما في المجالات المهمة والحساسة. (براو، 2018)

وعليه فإن مكافحة الفساد الإداري بكل مظاهره وصوره من أهم نتائج تكريس مبدأ الشفافية على مستوى المرفق العام الإلكتروني.

الفرع الثاني: ربط المسؤولية بالمحاسبة أساس محاربة الفساد الإداري في ظل الرقمنة

من أهم المبادئ المستحدثة على مستوى المرافق والإدارات العمومية، لا سيما وأنها أهم مقومات حوكمة هذه الأخيرة وتجسيد دولة الحق والقانون، فلا ننسى أن الهدف من إنشاء أي مرفق عام إنما هو تحقيق المصلحة العامة، ولكن تحقيق الصالح العام ليس بالأمر السهل، بل تواجهه

مجموعة من العراقيل والصعوبات أهمها انتشار الفساد الإداري، ومعاناة المرفق والمرتفق على حد سواء من انتشاره؛ لما له من أثر سلبي على الطرفين ، لذا كان لا بد من التطرق لمسألة المحاسبة وتحمل المسؤولية لا سيما من قبل القائمين على تسيير المرافق العامة، فربط المسؤولية بالمحاسبة كمبدأ مهم تطرقت له العديد من الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية، ومصطلح المسؤولية مستمد من الفعل سأل، ومن المصدر السؤال، فالمسؤولية على وزن المفعولية، وتحيل بشكل مباشر إلى مفهوم المساءلة، والمسؤول على وزن مفعول، وهو الشخص الذي يقع عليه فعل السؤال ويقع عليه عاتق الإجابة أيضا عن تبعات الوظيفة الموكلة له. (مدون، 2021، صفحة 89)

أما بالمعنى الاصطلاحي فتشكل المسؤولية مفهوما ينتمي لمعجم الحكامة وتنصب على حقن التسيير العمومي لتنفيذ القيام بمهام معينة موكلة لموظفين تم تكليفهم بخدمة عمومية، والمفترض اتباع هذه الالتزامات لما تشكله من عملية متسلسلة لوضع القرارات المتخذة من قبلهم، والإنجازات المعدة أو التي تم الإشراف على إعدادها من قبل المسؤول هي رهن إشارة القائمين على تقييمها ومدى صحتها ودقة بياناتها (براو، 2018، صفحة 06)، لتليها بعد ذلك المساءلة إن تطلب الأمر ذلك، وهذا في حد ذاته يكافح مظهرا من مظاهر الفساد الإداري ألا وهو الانحراف في استعمال السلطة، وتم تعريف المسؤولية من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها: "الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات الضرورية لأصحاب صنع القرار حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات الموجهة لهم... وقبول تبعات فشلهم وعدم كفاءتهم أو نظرا للخداع والغش من قبلهم." (براو، 2018)

وبالتالي كل من يتولى مسؤولية ما فهو في وضعية مساءلة أو محاسبة مفترضة، فهذه الأخيرة هي العبء الملقى على عاتق كل من يتولى سلطة أو وظيفة ما، لتشكل المسؤولية الالتزام بأداء المهام المفوضة مع الاستعداد لتقديم الحساب على نسبة إنجاز هذه المهام، وبذلك مرجعية المحاسبة هي المسؤولية، وإن كانت هذه الأخيرة قابلة للتفويض الجزئي، فإن المحاسبة لا تفوض إطلاقا. (إيمان)

ومن شروط التجسيد السليم لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة الشفافية المتطرق إليها سابقا والحق في الحصول على البيانات والمعلومات مع حرية تداولها بسهولة، وهذا إن دل على شيء فيدل على أن الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة وجهاً لعملة واحدة هدفهما الأساسي محاربة مظاهر الفساد الإداري في الإدارات العمومية، فالنظام الشفاف يضمن التدفق التام للمعلومات على اختلافها لتصبح متاحة للجميع ومتداولة بينهم. (براو، 2018)

وبتدخل الرقمنة في نشاط الإدارة، متنامية في مختلف مجالاتها وتعاملاتها الإدارية، سواء بين الجهات الإدارية نفسها أو من خلال تعاملاتها اليومية مع المرتفقين أو المتعاقدين بواسطة مختلف آلياتها.

واستخدام التكنولوجيا في تسيير المرافق العامة ألقى بظلاله على كل ما يتعلق بهذه الأخيرة ليمس بمبادئها أيضا سواء التقليدية أو الحديثة.

حيث أضحت تداول البيانات والمعلومات على اختلافها يتم بسهولة وسرعة، لتساهم الرقمنة بذلك في عملية اتخاذ القرار وهذا بتوفير المعلومات وتحليلها وتقديمها لمتخذي القرارات في وقت قياسي

أكثر من قبل، وتنامي استعمال التكنولوجيا أكثر في العديد من المجالات، فنجد فكرة التصويت الإلكتروني، المحكمة الإلكترونية، استخدام الدفع الإلكتروني في المجال المصرفي، والتعليم الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية...ألخ.

وإذا كانت المسؤولية إحدى ركائز فاعلية المرافق العامة محققة الانضباط في أداء الموظفين لمهامهم وحسن سير المرفق وحماية أموال المرفق، فإن فاعليتها تزداد أكثر في ظل الإدارة الإلكترونية التي تعمل على إنجاز المهام بسرعة أكثر وفاعلية أكبر.

فإذا احتلت الوسائل الإلكترونية مكانتها في نشاط الإدارة، فنجد أنها أثرت بكل وضوح على نظام المسؤولية الناشئة عن ممارسات الإدارة لنشاطها المرفقي إذا استحدثت فكرة المسؤولية في ظل الرقمنة، ففي هذه الحالة المسؤولية تعبر عن الارتباط بين المسؤولية والرقمنة، فهي المسؤولية القانونية الناتجة عن استخدام التكنولوجيا في تسيير المرفق العام. (الفقي، 2020، صفحة 1، 2)

ومن هنا تصدر مفترضات المسؤولية القانونية للموظف العمومي في ظل رقمنة المرفق العام، والتي قد تسمى بمسؤولية الموظف العام الإلكترونية، وكلها مصطلحات تصب في معنى واحد هو المسؤولية القانونية التي قد تثار نتيجة إخلال الموظف بواجباته الوظيفية التي تشكل خطأ إداريا إلكترونيا.

بمعنى تنتقل المسؤولية من شكلها التقليدي إلى شكلها الحديث بحيث تتمثل في مسؤولية الجهة الإدارية عن الخطأ الإلكتروني المرفقي المرتكب من قبلها، بل الأكثر من ذلك يكفي وجود ضرر أصاب الغير بسبب استخدام الوسائل الإلكترونية وإن لم ترتكب الإدارة خطأ إلكترونيا معيناً، فتحقق الضرر وحده كاف لقيام مسؤولية إدارة المرفق.

وبالتالي دور الرقمنة في تجسيد مبدأ المسؤولية والمحاسبة كبير جداً وهذا ما تبين من خلال ما تم التطرق إليه، بحيث يتم حماية المراكز القانونية للمواطنين وحقوقهم وحررياتهم في مقابل المرفق العام من جهة والقضاء على مظاهر الفساد الإداري من جهة أخرى. (الفقي، 2020، صفحة 282)

المطلب الثاني: فعالية مبادئ المساواة والحياد في القضاء على الفساد الإداري في ظل الرقمنة
لا زلنا نخوض ونشرح في مبادئ المرافق العامة لا سيما تلك المؤثرة تأثيراً مباشراً في مكافحة الفساد الإداري بمظاهره المختلفة، لذا سنركز من خلال هذا المطلب على المبدأين المساواة والحياد في المرفق العام في الفرعين التاليين.

الفرع الأول: مبدأ المساواة ودوره في القضاء على الفساد الإداري في ظل انتهاز الرقمنة
يعد مبدأ المساواة من أهم المبادئ الكلاسيكية التي تقوم عليها المرافق العامة، لذا لا بد من احترامه وتطبيقه من قبل السلطات الإدارية المختصة بتنظيم وسير المرفق العام تحقيقاً للصالح العام، والمساواة كمبدأ مستمد من القانون الطبيعي، وإعلانات حقوق الإنسان والمواثيق الدولية وقبل ذلك الديانات السماوية في مقدمتها الدين الإسلامي الحنيف، لذا يمكننا تعريف المساواة على

أنها عدم التمييز بين المواطنين متى تماثلت مراكزهم القانونية، وتعرفه الأستاذة ضريفي نادية بأنه: "التزام المرفق العام بتقديم الخدمات للمرتفقين دون أي تمييز غير مبرر". إن أساس وجود مرفق عام إلكتروني ما هو إلا تلبية خدمات واحتياجات الجمهور المرتفق باستخدام الوسائل التكنولوجية، مما يفرض على هذه المرافق تقديم خدماتها على قدم المساواة لجميع المرتفقين ودون أي تمييز.

حيث إن مبدأ المساواة مبدأ ضروري لسير المرفق العام ومصادقته ولا يقوم من دونه حيث يكون المتعاملون معه سواسية أمام القانون، ليدحض هذا المبدأ مظاهر الفساد الإداري التي يعاني منها المواطن وهذا لأن المرفق العام الإلكتروني لا يتعامل مع أشخاص بل مع رموز وأرقام سرية، فيمنع بذلك المحاباة والتمييز والواسطة في تقديم الخدمات، وهذه الأمور كلها إنما تشكل صورة من صور الفساد الإداري تقضي عليها الرقمنة شيئاً فشيئاً، لأن عملية طلب الخدمة تتم بواسطة أجهزة الحاسوب أو الهواتف الذكية مباشرة مع البوابات الإلكترونية المخصصة لكل المرافق العامة دون الحاجة إلى وسيط أو موظف يستغل سلطته ليقوم بالمحاباة والوسطية واستغلال المنصب لأغراض شخصية، ونلاحظ أن المرفق العام الإلكتروني ألغى نظام الطوابير المعهود سابقاً. (بن سنوسي فاطمة، 2021، صفحة 2201، 2202)

الفرع الثاني: مبدأ حياد المرفق العام الإلكتروني ودوره في مكافحة الفساد الإداري

إن دخول التكنولوجيا إلى عالم الإدارات والمرافق العامة وتطبيق الرقمنة والحياد الإلكتروني ساهم بشكل فعال في القضاء على أشكال الوساطة والرشاوي والمحسوبية المشكلة لأخطر الأشياء المهددة للدول ومرافقها. (أونيسى ليندة، 2021، صفحة 111)

حيث يعرف مبدأ الحياد على أنه إلزام المرفق العام وموظفيه بالتحفظ والموضوعية وعدم التحيز ومعاملة الجميع معاملة عادلة، فمبدأ الحياد ما هو إلا تطبيق للمبدأ السابق الذكر، والمساواة في الحصول على خدمات المرفق، فالحياد ما هو إلا تدعيم للعدالة والشفافية والمصادقية والثقة. يشكل الحياد التزاماً مستمراً من لحظة الالتحاق بالوظيفة إلى غاية الانتهاء منها في بعض الوظائف الحساسة والمهمة طبقاً لمقتضيات المصلحة العامة، حيث يقع على جميع الموظفين بغض النظر عن وظيفة الالتزام بالموضوع في تنفيذ مهامهم تحقيقاً للصالح العام. (بوزيان، صفحة 31، 32)

ومبدأ الحياد من المبادئ المنصوص عليها قانوناً فبالرجوع إلى التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 نجده قد نص على هذا المبدأ في المادة 26 منه حيث جاء فيها أن القانون يضمن عدم تحيز الإدارة، ولا بد من تعامل الإدارة بكل حياد مع الجمهور المرتفق. (المرسوم الرئاسي المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، 2020)

وبموجب نص المادة 41 من القانون 03-06 المتضمن قانون الوظيفة العامة التي نصت على أنه يجب على الموظف ممارسة مهامه بكل أمانة ودون أي تحيز. (قانون الوظيفة العمومية، 2006) أما عن دور الرقمنة في تجسيد هذا المبدأ وتحقيق فعاليته في محاربة الفساد الإداري، فيمكن القول إن للتكنولوجيا دوراً مهماً في القضاء على الصور المعتاد عليها ضمن المرافق العمومية، ومن أمثلة ذلك شبابيك الحالة المدنية في غالبية بلديات الوطن عندما كانت الوثائق الإدارية وشهادات

الميلاد تحرر يدويا من قبل موظف المصلحة وما ينجم عن هذا الأمر من وقوف في طوابير طويلة ولفترات كبيرة من قبل المواطنين بغية الحصول على وثائقهم ومعاملاتهم، وهذه الطريقة بأسلوب أو آخر توقع الموظف في حالات الانحراف في استعمال السلطة ولومن دون قصد وأمام أعين الكل وهو ما وقعنا فيه جميعا كمرتفقين، حيث نلاحظ تمييز بعض الأشخاص في الاستفادة من الخدمة العامة لينحاز الموظف ويخرج عن إطار مبدأ الحياد، وهذه الأمور إنما تحدث لاستخدام الأساليب التقليدية لتسيير المرافق العامة، كالكتابة اليدوية التي تستهلك وقتا طويلا وجهدا كبيرا، وتساهم في وقوع الموظف في مصيدة التمييز والانحياز في تقديم الخدمة لبعض المواطنين وعدم المساواة بين المرتفقين، والأكثر من ذلك في أحيان كثيرة قد يصطدم المرتفق بالموظف عند عدم تقديم الخدمة له لا سيما إن وجد خلاف بين الاثنين، فنجد الموظف في هذه الحالة يستغل سلطته للانتقام من المرتفق بعدم تقديم الخدمة له أو تأجيل تقديمها أكثر من مرة وبالتالي يسبب له المتاعب ويعرقل مصالحه، وهذا النوع من الانحراف في السلطة سماه الفقه بالانحراف بالسلطة لغرض شخصي، وقد يقع هذا الانحراف في غياب الرقمنة عندما ينحاز الموظف لحزب سياسي ما ولكن طالب الخدمة ينتمي لحزب آخر، فينحرف الموظف بمبدأ الحياد الواجب الالتزام به من قبله ويعمل على عدم تقديم الخدمة لطالبها إذ كان لا ينتمي إلى الحزب نفسه الذي ينتمي إليه الموظف وهنا يكمن الخلل، ويسمى الانحراف في هذه الحالة الانحراف بالسلطة لغرض سياسي. (أكرم، 2021، صفحة 667 إلى 669)

لذا يمكن القول إنه من الطبيعي في غياب الآليات التكنولوجية والتسيير الإلكتروني للمرفق حدوث مثل هذه الانحرافات والخروقات مهما كانت صورها، والتي تؤدي إلى انتشار الفساد الإداري بكثرة، وبالتالي في ظل التسيير التقليدي للمرفق سوف يبقى الإشكال والخطر قائما فيما يخص الانحراف في استعمال السلطة، رغم وجود النصوص الدستورية المجرمة للتعسف، مثل ما نصت عليه المادة 25 من التعديل الدستوري الأخير بحيث يعاقب القانون كل من يستغل النفوذ ويتعسف في استعمال سلطته. (المرسوم الرئاسي المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، 2020)

وعليه فإن الرقمنة واعتمادها على مستوى الإدارات والمرافق العمومية يقضي بشكل كلي لا محالة على الانحياز والتمييز بين المرتفقين من الخدمة، فقد أصبح كل من يستطيع التعامل مع الحاسوب يمكنه الحصول على الخدمة المطلوبة دون المواجهة المباشرة مع الموظف مقدم الخدمة، حيث يقضي حياد المرفق العام الإلكتروني إلى التغلب على مظاهر الرشوة والواسطة وغيرها من الصور السلبية للانحراف في استعمال السلطة التي تؤدي بالضرورة إلى انتشار الفساد الإداري. (أنيسي، 2021، صفحة 213)

خاتمة

من خلال هذه الدراسة ووفق ما تم التطرق له حول موضوع دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري بكل مظاهره وأشكاله على مستوى المرفق العام، لا سيما من خلال إلقاء الضوء على أثر التكنولوجيا على المبادئ التي تقوم عليها المرافق العامة والتجسيد الحقيقي لفعاليتها في مكافحة الفساد، وكيف لعبت دورا بالغ الأهمية في القضاء على الممارسات السلبية المشاهدة في المؤسسات

والمرافق العمومية التي أثرت بشكل كبير على جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطن، حيث تم التوصل لمجموعة من النتائج والتوصيات وهي كالتالي:

النتائج

- _ يشكل الفساد الإداري ظاهرة و آفة خطيرة جدا لا بد من مكافحتها بكل الطرق.
- _ ظاهرة الفساد ظاهرة متجذرة و منتشرة بشكل كبير بصعب القضاء عليها في وقت وجيز.
- _ الرقمنة آلية فعالة بشكل كبير في مكافحة الفساد الإداري بكل مظاهره.
- _ قد تفيد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي مستقبلا في القضاء بشكل كلي على الفساد الإداري بكل مظاهره وأنواعه.

التوصيات

- من أهم ما نوصي به في هذا المجال ومن خلال ما توصلنا له في هذه الدراسة ما يلي:
- _ على كل الدول لا سيما السائرة في طور النمو أن تدرك مدى خطورة ظاهرة الفساد الإداري على مؤسساتها وعلى خدماتها التي تقدمها.
 - _ لا بد من اعتماد الرقمنة والتكنولوجيا على مستوى المرافق العامة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.
 - _ تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة من شفافية ومشاركة وحياد يؤدي بالضرورة إلى المحاربة والقضاء على مظاهر الفساد الإداري.
 - _ على الدولة الجزائرية الاستفادة من التجارب الناجحة في انتهاج التكنولوجيا وآلياتها على مستوى المرافق العامة لتحقيق نتائج أفضل على مستوى مؤسساتها.

قائمة المراجع

1. المرسوم الرئاسي المتعلق بإصدار التعديل الدستوري. (2020). (20-442).
2. الصادق هاني. محمد أخضر أكرم. (2021). الرقمنة ودورها في التصدي للانحراف بالسلطة في أعمال الإدارة المحلية الجزائرية (الواقع والمتطلبات). المجلة الأكاديمية للبحث القانوني.
3. أنيسي ليندة، محمد شهين ياسر صهيب. (2021). أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ المرفق العام.
4. أنيسي ليندة. (2021). المبادئ الضابطة للمرفق العام الإلكتروني. مجلة الحقوق والعلوم السياسية.
5. أنيسي ليندة. (2021). المبادئ الضابطة للمرفق العام الإلكتروني. مجلة الحقوق والعلوم السياسية.
6. بنجیلانی ایمان. ربط المسؤولية بالمحاسبة في سياق الحكامة المالية:
7. <https://www.aljami3a.com>
8. جعيجع عقيلة، بن سنوسي فاطمة. (2021). مبدأ المساواة أمام المرفق العام الإلكتروني. مجلة الحقوق والعلوم السياسية.
9. حميدوش علي، بوزيدة حميد. (2020). اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية - "دروس وعبر". المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي.
10. كمال مدون. (2021). حوكمة المرافق العامة في الجزائر. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية.
11. ماجدة عبد الشافي. الرقمنة كآلية لإعادة هندسة المرافق العامة للحد من الفساد الإداري. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية.
12. محمد براو. (2018). مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة - جولة من الداخل -. تم الاسترداد من <https://ae.linkedin.com.puis>
13. محمد شهين ياسر صهيب، أنيسي ليندة. (2021). أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية.
14. محمود حافظ الفقي. (2020). المسؤولية القانونية في الإدارة الإلكترونية. مصر: دار مصر للنشر.
15. نبيل الصالح. (1996). المحابة والمساءلة، سلسلة مبادئ الديمقراطية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

16. عاني يمينة. (2018). الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله، وآثاره على التنمية الاقتصادية. الجزائر.
17. عليان بوزيان. مبدأ الحياد في المرافق العامة بين النص والتطبيق. الملتقى الدولي الأول الموسوم بالمرافق العمومية في الجزائر ورهاناته كأداة لخدمة، ن-دراسة علمية وقانونية، خميس مليانة.
18. عليان بوزيان. مبدأ الحياد في المرافق العامة بين النص والتطبيق. الملتقى الدولي الأول الموسوم بالمرافق العمومية في الجزائر ورهاناته كأداة لخدمة المواطن-دراسة علمية وقانونية، خميس مليانة.
19. قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. (2006). (01-06).
20. قانون الوظيفية العمومية. (2006). (03-06).
21. رانيا هدار. (2016). دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية.
22. رانيا هدار. (2018/2017). دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر. ص 91. قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة-1.
23. رضوان دوداح. الفساد الإداري: مفهومه، مظاهره، وسبل معالجته. مجلة الحقوق والعلوم السياسية.
24. رضوان دوداح. مرجع سابق.
25. شهرزاد مناصر. حاحة عبد العالي. (2019). دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية بالإدارة المحلية. مجلة العلوم القانونية والسياسية.